

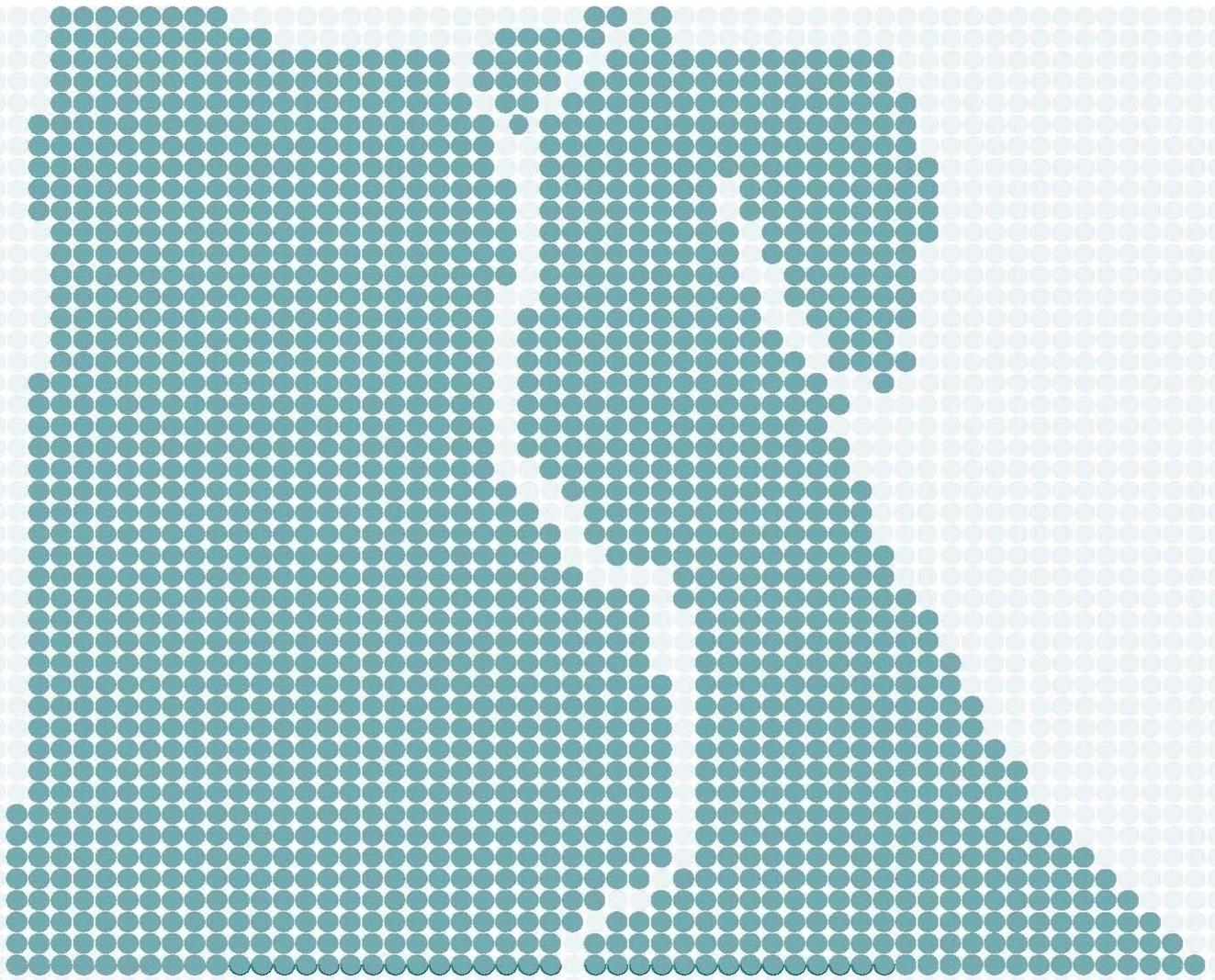
# بارومتر الأعمال

٢٠١٩

العدد ٥٢



المركز المصري للدراسات الاقتصادية  
The Egyptian Center for Economic Studies



## الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

## عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

**رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي  
**نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية في مصر  
**الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة  
**أمين الصندوق:** علاء هاشم، رئيس مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية  
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا  
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE  
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة  
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار  
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

### الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة  
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

## فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

### الإدارة التنفيذية

عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

### إدارة البحوث

ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)

سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)\*

راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)

رشا سيف - اقتصادي أول\*

نادين عبد الرؤوف - اقتصادي\*

يارا هلال - اقتصادي\*

محمد حسني - اقتصادي

أحمد داوود - باحث اقتصادي

ياسمين الشواربي - باحث اقتصادي

مهند مهدي - باحث اقتصادي

### إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي\*

أحمد فتحي - مساعد بحوث\*

حسام خاطر - مساعد بحوث\*

محمد خاطر - مساعد بحوث\*

### إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

### إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات

إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

### إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

### الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي

أماني مدحت - مساعد تنفيذي

رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي ومدير البحوث

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

صبحي حسين - مساعد

محمد جمال - مساعد

طارق عبد الباقي - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

\* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



# بارومتر الأعمال

## العدد ٥٢ - ٢٠١٩

## المحتويات

- ١ ----- نبذة عن بارومتر الأعمال
- ٢ ----- المنهجية
- ٣ ----- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ٥ ----- مؤشر بارومتر الأعمال
- ٦ ----- تقييم الأداء السابق
- ٨ ----- استراتيجيات الأعمال في المستقبل
- ١٠ ----- المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
- ١٠ ----- توقعات السياسات
- ١١ ----- ملحق الجداول

## نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال عام ١٩٩٨. يتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات على النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٨%)، والاتصالات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الأخير (أبريل-يونيو ٢٠١٩) من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر ٢٠١٩) من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

## المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	٥٠ نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من ٥٠ نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من ٥٠ نقطة

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل  $I$  نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و  $S$  نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

## نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يستعرض هذا القسم التطورات الرئيسية التي شهدتها الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (أبريل-يونيو ٢٠١٩)، بالإضافة إلى تقييم لأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة).

على الجانب الدولي، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية إلى ٣,٣% و٣,٦% على التوالي. كما قام بتخفيض معدل النمو لعام ٢٠١٨ بنسبة ٠,١ نقطة مئوية في أبريل مقارنةً بأكتوبر إلى ٣,٦%، مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام. وتأتي هذه المراجعات لتوقعات النمو بعد تباطؤ معدلات النمو في العديد من المناطق حول العالم، وتحديدًا منطقتي اليورو وآسيا الناشئة، بالإضافة إلى تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

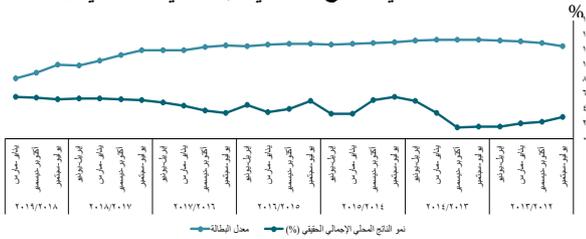
إلا أن توقعات الصندوق بالنسبة للنمو في مصر ظلت ثابتة بدون تغيير مقارنةً ببيانات أكتوبر، حيث لا يزال معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٩ عند ٥,٥% ارتفاعاً من ٥,٣% في عام ٢٠١٨. وتتسق هذه البيانات مع أحدث بيانات رسمية للنمو (٥,٦% في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (الشكل ١-١)). كما أكد الصندوق على نظريته الإيجابية إزاء الاقتصاد المصري، في شهر مايو الماضي، من خلال مراجعته الأخيرة لاتفاق تسهيل الصندوق الممدد بقيمة ١٢ مليار دولار.

كما قامت وكالة موديز بترقية تصنيفات مصدري العملات الأجنبية والمحلية طويلة الأجل لحكومة مصر من B3 إلى B2 إلا أنها غيرت نظرتها المستقبلية لمصر من إيجابية إلى مستقرة، واستند هذا القرار إلى "توقع وكالة موديز أن تدعم الإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية حدوث تحسن تدريجي ولكن ثابت في المقاييس المالية لمصر وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

ومن ناحية أخرى، وفقاً لأحدث بيانات متاحة حول البطالة خلال الربع الرابع ٢٠١٩/٢٠١٨، شهد الربع المذكور تراجعاً

في معدل البطالة إلى ٧,٥% مقابل ٩,٩% في الربع النظير من العام السابق و٨,١% في الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ (الشكل ١-١). ورغم تراجع المعدل الإجمالي للبطالة، إلا أنه ارتفع بشكل ملحوظ لبعض الفئات وهي: الفئات العمرية دون الثلاثين عاماً حيث وصل معدل البطالة بها إلى ٤٠% للفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) و٣٦,٩% للفئة (٢٥-٢٩ سنة) خلال الربع محل الدراسة مقابل ٣٠,٨% و٣٠,٤% خلال الربع الثالث من ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي. كما ارتفع بين النساء دون الذكور حيث وصل معدل البطالة لهن إلى ٢٢,٤% مقابل ١٨,٩% في الوقت الذي انخفض به معدل البطالة بين الذكور ليصل إلى ٤,٢% مقابل ٥,٧%. كما ارتفعت نسبة العاطلين بين أصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا، لتصل إلى ٨٨,٩ من المتعطلين في الربع محل الدراسة مقابل ٧٧,٩% في الربع السابق. وقد اقترنت كافة هذه الصور بانخفاض ملحوظ في معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالربع المماثل في العام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة هي الزراعة، التشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة وهي جميعاً قطاعات منخفضة الإنتاجية.

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة



المصادر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

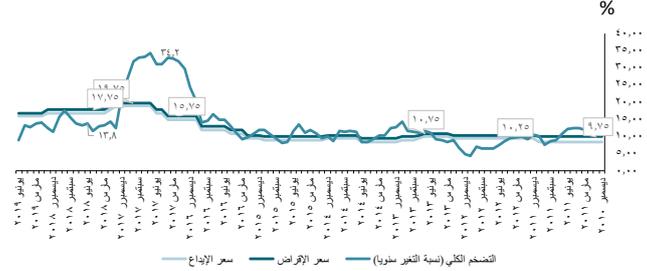
وعلى الجانب النقدي، بالرغم من انخفاض معدل التضخم خلال الفترة قيد الدراسة إلى أدنى مستوى له (٨,٩%) في شهر يونيو، إلا أن لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي قررت في شهر مايو الإبقاء على سعري الفائدة على الودائع والإقراض لليلة واحدة، ومعدل العملية الرئيسية عند ١٥,٧٥% و١٦,٧٥% و١٦,٢٥% على التوالي.

لموظفي الدولة إلى ٢٠٠٠ جنيه مقارنة بـ ١٢٠٠ جنيه حالياً. كما سيتم رفع الزيادة السنوية إلى ٧% من الحد الأدنى للأجور، وفقاً لقانون الخدمة المدنية. وتهدف هذه التدابير إلى تخفيف الآثار التضخمية الناجمة عن رفع دعم الوقود.

أما على الصعيد الخارجي، فقد سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة من يوليو إلى مارس ٢٠١٨/٢٠١٩ عجزاً قدره ٣٥١,٢ مليون دولار مقارنة بفائض بلغ ١١ مليار دولار تقريباً في نفس الفترة من العام السابق. إلا أن تحقيق فائض قدره ١,٤ مليار دولار في الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ عمل على تخفيف تأثير هذا العجز الكلي خلال مجمل الفترة، إذ سجل ميزان المدفوعات عجزاً بلغ ١,٧ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨. وتجدر الإشارة إلى أن صافي استثمارات الحافظة لا تزال تمثل المساهم الرئيسي في التغيرات التي شهدتها ميزان المدفوعات خلال يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠١٨؛ حيث تراجعت إلى ما يقرب من مليار دولار فقط مقابل ١٤,٩ مليار دولار في ذات الفترة من العام السابق. كما انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦ مليار دولار إلى ٤,٦ مليار دولار. وتدهور الميزان التجاري من عجز قدره ٢,٨ مليار دولار إلى نحو ٣ مليار دولار، حيث انخفضت الصادرات غير النفطية بحوالي ٣,١% على خلفية تراجع صادرات الذهب. وشهد ميزان الخدمات زيادة قدرها ١,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠١٨؛ حيث ارتفع فائض السفر (السياحة) بمقدار ١,٨ مليار دولار وزادت إيرادات قناة السويس بمقدار ٠,١ مليار دولار. كما ارتفعت الصادرات النفطية بنحو ٤١,٦% نتيجة لارتفاع صادرات الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية. وصاحب ذلك انخفاض في الواردات النفطية بنسبة ٦,٣% حيث حققت مصر الاكتفاء الذاتي في الغاز الطبيعي منذ أكتوبر ٢٠١٨.

وجاء هذا القرار في ظل توقعات بارتفاع التضخم على خلفية رفع دعم الوقود نهائياً في السنة المالية الجديدة وزيادة أسعار الكهرباء، كما أشارت اللجنة إلى صدمات العرض الخارجية المحتملة وتأثيرها السلبي على التضخم داخلياً، بسبب الظروف العالمية والمخاطر الجغرافية والسياسية الإقليمية وخاصة تقلب أسعار النفط والتوترات التجارية.

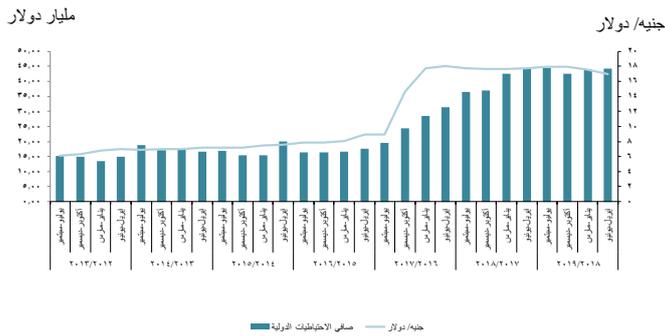
الشكل ٢-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية للسياسة النقدية



المصادر: البنك المركزي المصري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالنسبة للأداء المالي، فتشير بيانات الفترة من يوليو إلى مايو ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى تحقيق فائض أولي قدره ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز أولي بلغ ٠,٠٤% خلال ذات الفترة من العام الماضي. كما تراجع إجمالي العجز في الموازنة إلى ٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (يوليو-مايو) مقابل ٧,٦٥ خلال ذات الفترة من العام الماضي. تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للبيانات التفصيلية، فإن الزيادة في إجمالي الإيرادات بنسبة ١٩,٦% (نحو ١٢٥ مليار جنيه) جاءت من زيادة الإيرادات الضريبية بمبلغ ٩٣,٩ مليار جنيه (ضريبة القيمة المضافة في الأساس)، بالإضافة إلى زيادة قدرها ٣١,٦ مليار جنيه في الإيرادات غير الضريبية من قناة السويس، وأرباح الهيئات الاقتصادية، وعوائد مبيعات السلع والخدمات. وعلى جانب الإنفاق، لا تزال مدفوعات الفائدة تشكل أكبر مكونات الإنفاق حيث تمثل نحو ٤٠% تقريباً من إجمالي الزيادة في النفقات خلال الفترة قيد الدراسة. وارتفعت نسبة أجور وتعويضات الموظفين من ٢١,٧% من إجمالي النفقات في يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٢,٣% في يوليو-مايو ٢٠١٩/٢٠١٨، وجاء ذلك مع معدل نمو اسمي قدره ١٤,٩%. يذكر في هذا الصدد أنه ابتداءً من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، سوف يتم رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية

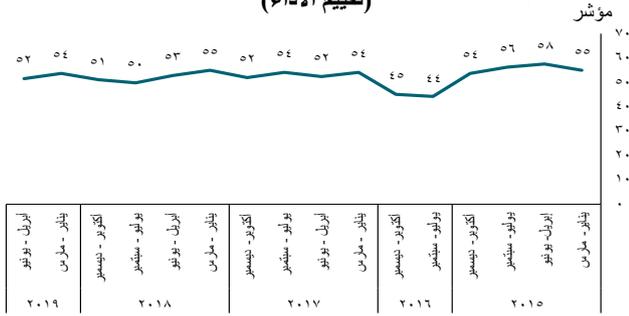
الشكل ١-٣: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

وبالنسبة لسعر الصرف خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، فكما يتضح من الشكل ١-٣ شهد متوسط سعر صرف الجنيه ارتفاعا طفيفا من ١٧,٦ جنيهها/ دولار في الربع الثالث إلى ١٧ جنيهها/ دولار في الربع الرابع، كما ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل طفيف من ٤,١ مليار دولار إلى ٤,٣ مليار دولار خلال هذه الفترة.

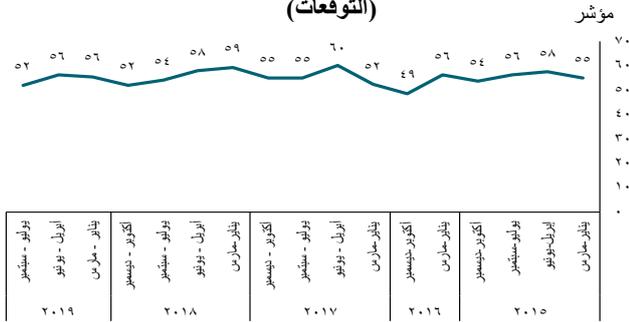
الشكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال  
(تقييم الأداء)



المصدر: نتائج الاستبيان.

\*البيانات الخاصة بالربعين (يناير - مارس، وإبريل - يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

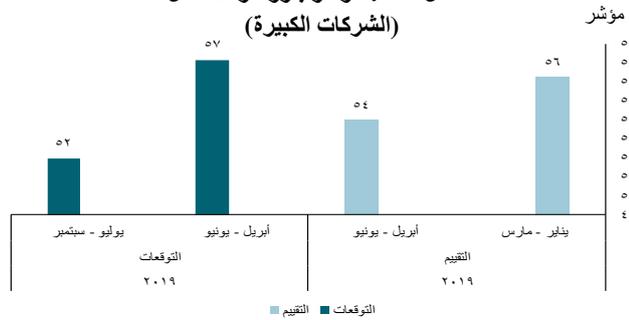
الشكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال  
(التوقعات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

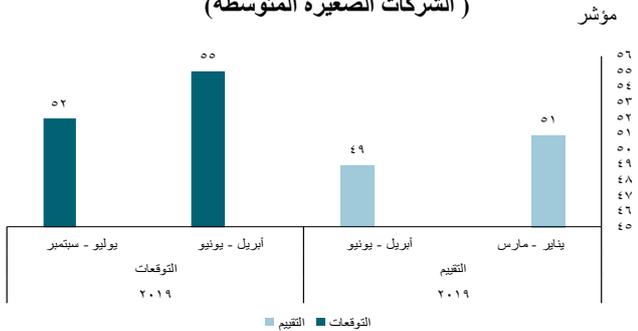
\*البيانات الخاصة بالربعين (إبريل - يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

الشكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال  
(الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال  
(الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

## مؤشر بارومتر الأعمال

استمرار التحسن في مؤشري أداء الأعمال والتوقعات وإن كان بمعدلات أقل من الربع السابق

تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن طفيف في الأداء الكلي لشركات العينة خلال الربع محل الدراسة أبريل - يونيو ٢٠١٩؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٢ نقطة. غير أن هذا الأداء جاء أدنى من نظيره خلال الربع السابق بمقدار نقطتين، ومن الأداء في الربع المناظر من العام المالي السابق أبريل - يونيو ٢٠١٨ بمقدار نقطة واحدة، (الشكل ٢-١). كما أدلت الشركات بتوقعات إيجابية للربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠١٩، وإن كانت أقل من الربع السابق وهو ما يمكن إرجاعه لإجراءات الإصلاح الاقتصادي الأخيرة التي اتخذتها الحكومة ومنها رفع الدعم عن أسعار الوقود وتطبيق التعريفية الجديدة لأسعار الكهرباء والتي ستؤثر بشكل مباشر على أداء مجتمع الأعمال (الشكل ٢-٢).

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع قيد الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠١٩) استمرار التحسن في مؤشر أداء الشركات الكبيرة وإن كان أقل من الربع السابق بمقدار نقطتين (يناير - مارس ٢٠١٩)، كما شهد مؤشر التوقعات للربع (يوليو - سبتمبر ٢٠١٩) تحسناً طفيفاً؛ مسجلاً ٥٢ نقطة ولكنه أقل من الربع السابق، ويمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى تأثير رفع الدعم الكلي عن المواد البترولية وتحريك أسعار الكهرباء (الشكل ٢-٣).

وأظهرت نتائج الاستبيان تراجع أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، خلال الربع قيد الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠١٩)، حيث سجل مؤشر الأداء ٤٩ نقطة مقابل ٥١ نقطة في الربع السابق (يناير - مارس ٢٠١٩)، وهو ما يشير إلى وجود مشكلات تتعلق باستفادة المشروعات الصغيرة من الحوافز التي تعلنها الحكومة. كما أظهرت نتائج التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة تفاؤل هذه الشركات بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم (يوليو - سبتمبر ٢٠١٩) (الشكل ٢-٤).

## تقييم الأداء السابق

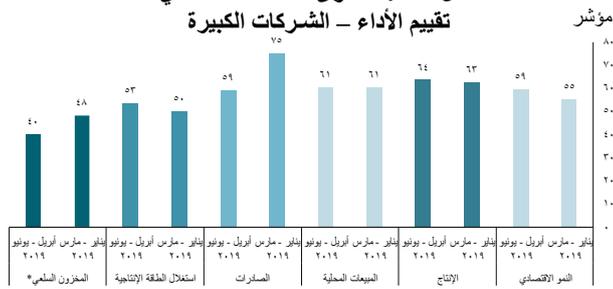
سجل قطاعا الاتصالات والصناعات التحويلية تحسنا طفيفا في الأداء، ويمكن تفسير ذلك في ضوء توسع الدولة في إلزام كافة الجهات الحكومية بتمكين المتعاملين معها من السداد الإلكتروني للمدفوعات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم أعمال شركات قطاع الاتصالات في السوق. كما أظهرت النتائج تحسنا في قطاع الصناعات التحويلية مدفوعا بزيادة الطلب على منتجات بعض شركات العينة، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر المبيعات المحلية لدى هذه الشركات. وأظهرت نتائج شركات النقل تراجعاً طفيفاً في الأداء نتيجة ارتفاع أسعار الصيانة وزيادة الرسوم على الطريق وفقاً لآراء بعض أصحاب هذه الشركات، كما تراجع أداء قطاع التشييد والبناء بفعل ركود حركة المبيعات وارتفاع أسعار الأراضي. وجاءت أكبر نسبة تراجع، وفقاً لنتائج الاستبيان، مقارنة بباقي القطاعات، في قطاع الخدمات المالية، وهو ما يعزى إلى عوامل عدة منها اتجاه المستثمرين للاستثمار في اذون الخزانة في ضوء قرار البنك المركزي الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض عند مستواها المرتفع، وهو ما أدى إلى إجماع المستثمرين عن الاستثمار في البورصة خاصة في ظل عدم وجود جدول زمني للبروحات الحكومية المعلنة.

تحسن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وتراجع أغلبها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بآراء إيجابية فيما يخص المبيعات المحلية خلال الربع محل الدراسة (أبريل – يونيو ٢٠١٩)، الأمر الذي كان مصحوباً بارتفاع الإنتاج، مما انعكس إيجاباً على مؤشر النمو الاقتصادي. وتتسق هذا الآراء مع الإحصائيات الرسمية والتي تشير إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما شهد المخزون السلعي ارتفاعاً ملحوظاً في السلع النهائية (الشكل ٣-١)، بينما شهد المؤشر الخاص بالصادرات انخفاضاً ملحوظاً قدره ١٦ نقطة مقارنة بالربع السابق على الرغم من أنه لا يزال فوق الخمسين نقطة، مما يعني أن معدل زيادة الصادرات أصبح أقل خلال الفترة بين ربعي المقارنة وأن عددا لا يستهان به من الشركات لم يستطع زيادة الصادرات خلال الربع (أبريل – يونيو ٢٠١٩).

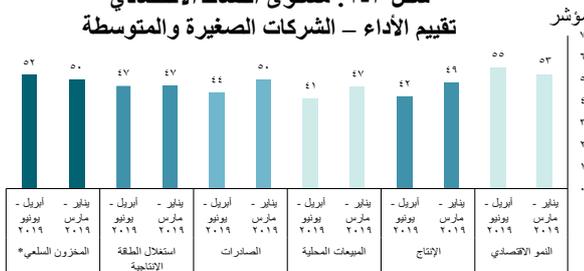
وبالرغم من تعافي النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستمرار الأداء الجيد للشركات الكبيرة، جاءت نتائج تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة في المجمل، حيث تراجع مؤشرا الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية في الربع أبريل – يونيو ٢٠١٩، مما أدى إلى تراجع مؤشر المبيعات المحلية والصادرات لأقل من ٥٠ نقطة وانخفاض المخزون السلعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تتعلق بالعملية الإنتاجية وتكاليف الإنتاج والتشغيل والقدرة على التسويق المحلي والدولي، الأمر الذي يؤكد على حاجتها للمساعدة والدعم (الشكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، يتضح من الجدول (م ٢) أن قطاع السياحة كان الأفضل أداءً خلال الربع قيد الدراسة نتيجة لعدة عوامل منها تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التأشير الإلكترونية الخاص بعدد من الدول الأجنبية، لتسهيل حصول السائحين على التأشير، والبعثات الترويجية التي تقوم بها وزارة السياحة، فضلا عن أن هذا الربع قد شهد انتعاش السياحة الأفريقية نتيجة تنظيم مصر لكأس الأمم الأفريقية. كما

شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي  
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



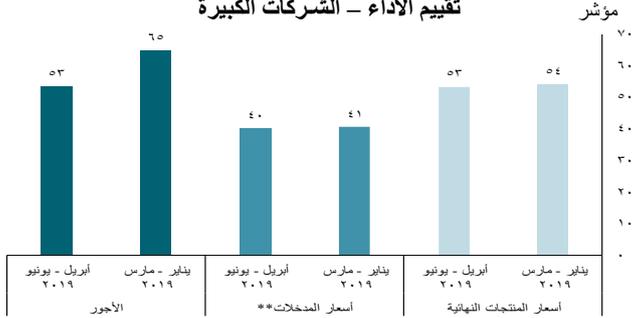
شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي  
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



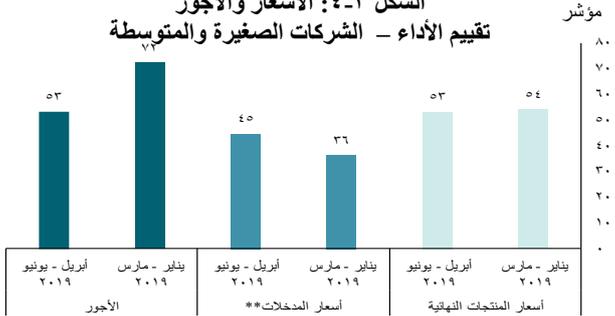
المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

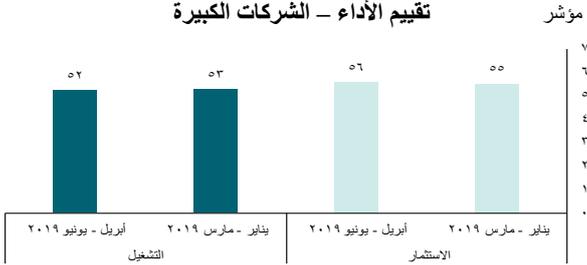
الشكل ٣-٣: الأسعار والأجور  
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



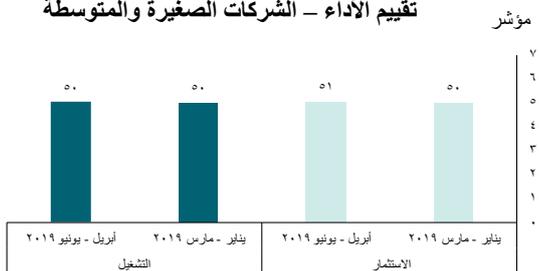
الشكل ٣-٤: الأسعار والأجور  
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل  
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



الشكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل  
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

\*\* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استمرار الارتفاع في مستويات الأجور وأسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية ولكن بمعدلات أقل من الربع السابق

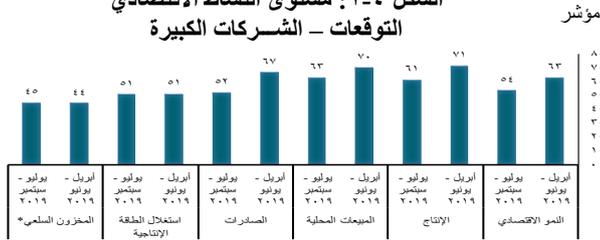
أظهرت نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة، إلا أن ارتفاع أسعار المدخلات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة كان أقل من الشركات الكبيرة نتيجة اعتماد الأولى على مكونات إنتاج محلية. ويشير انخفاض المؤشر عن ٥٠ نقطة فيما يخص أسعار المدخلات إلى استمرار ارتفاعها (انظر المنهجية). كما شهدت الأجور ارتفاعاً طفيفاً في الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، وإن كان بمعدل أقل بفارق كبير عن الربع السابق. وقد أدى ارتفاع كل من الأجور وأسعار المدخلات إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

تحسن طفيف في مؤشري الاستثمار للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والتشغيل للشركات الكبيرة، مع ثبات التشغيل في الشركات الصغيرة والمتوسطة

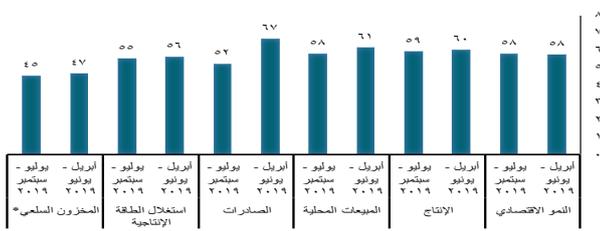
أظهرت النتائج استمرار التحسن في مستوى كل من الاستثمار والتشغيل خلال الربع محل الدراسة للشركات الكبيرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن مؤشر التشغيل للشركات الكبيرة جاء أقل من نظيره في الربع السابق. كما أظهرت النتائج تحسناً طفيفاً في مؤشر الاستثمار بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع (أبريل - يونيو ٢٠١٩)، ولكنه لا يزال قرب الخمسين نقطة، مع ثبات مؤشر التشغيل (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

الأسعار الجديدة للكهرباء في بداية العام المالي الجديد ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما يتوقع مجتمع الأعمال ارتفاع الأجور للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وأدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات النهائية (الشكلان ٤-٣، ٤-٤)

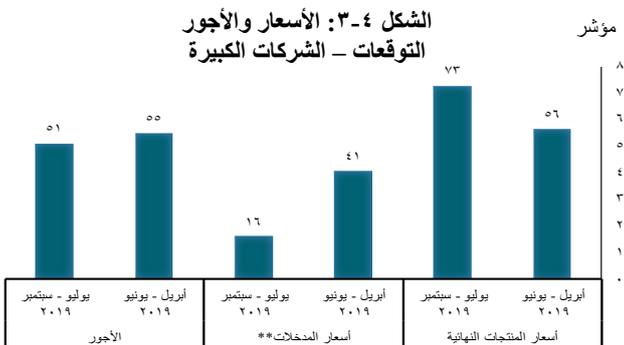
الشكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي  
التوقعات - الشركات الكبيرة



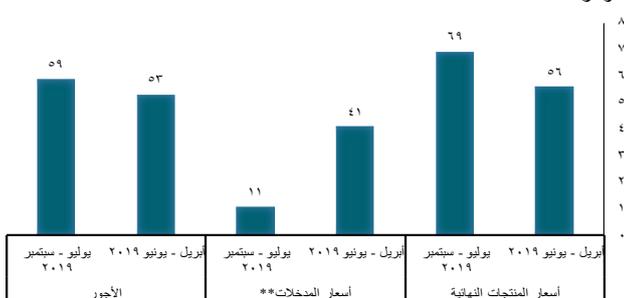
الشكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي  
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٤-٣: الأسعار والأجور  
التوقعات - الشركات الكبيرة



الشكل ٤-٤: الأسعار والأجور  
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.  
\*\* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

## استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ولكن بدرجة أقل من توقعات الربع السابق

تعكس توقعات الشركات الكبيرة للربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٩ تفاؤلاً من جانب مجتمع الأعمال، حيث جاءت توقعات الشركات الكبيرة لكل من مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية على مستوى مرتفع من التفاؤل وإن كانت أقل بشكل طفيف من الربع السابق. كما جاءت مؤشرات التوقعات للنمو الاقتصادي والصادرات إيجابية هي الأخرى وإن كانت أقل من الربع السابق بشكل ملحوظ. وظل مؤشر التوقعات الخاصة بالطاقة الإنتاجية ثابتاً وهو ما اقترن بتوقعات بارتفاع مستوى المخزون السلعي (الشكل ٤-١).

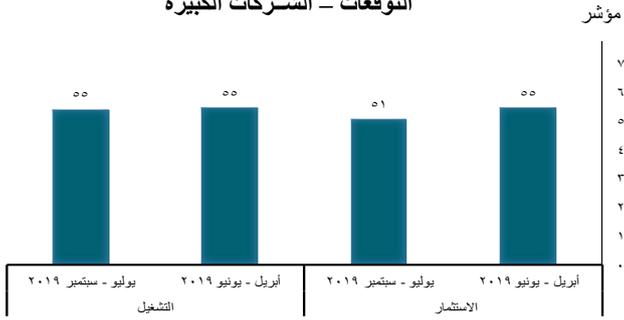
وجاء نمط توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة إزاء مؤشرات النشاط الاقتصادي في الربع المعني مشابهاً لتوقعات الشركات الكبيرة (الشكل ٤-٢).

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م ٢)، أدلت الشركات في قطاع التشييد والبناء بالتوقعات الأكثر تفاؤلاً ويعزي ذلك لزيادة الطلب على العقارات خلال فترة الصيف وكذلك مبادرة البنك المركزي لتنشيط القطاع العقاري. ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع السياحة نظراً لجهود الحكومة لترويج القطاع خارج مصر، يليه قطاع الصناعات التحويلية، وهو ما يمكن أن يعزي إلى تبني برنامج قومي لتعميق التصنيع المحلي، ثم قطاع الاتصالات نتيجة استراتيجية التحول للاقتصاد الرقمي التي تتبناها الدولة، وأخيراً قطاع النقل، في حين تشير النتائج إلى تراجع توقعات قطاع الخدمات المالية خلال الربع القادم وهو ما قد يرجع لاستمرار تطبيق ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة.

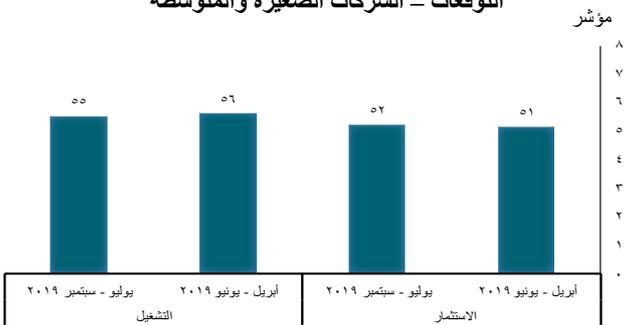
توقعات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات والأجور

تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المدخلات في الربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٩ نتيجة رفع الدعم نهائياً عن الوقود وتطبيق

الشكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل  
التوقعات – الشركات الكبيرة



الشكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل  
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات باستمرار تحسين التشغيل في الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وتحسن طفيف في مستويات الاستثمار لكلاهما ولكن بدرجة أقل من الربع السابق فيما يخص الشركات الكبيرة

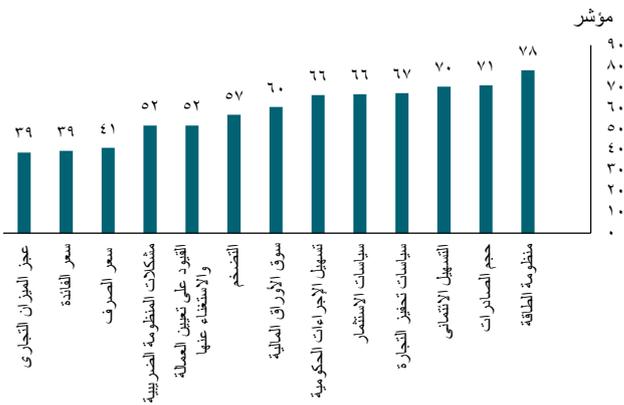
جاءت توقعات غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة إيجابية فيما يتعلق بمستويات الاستثمار خلال الربع القادم يوليو -سبتمبر ٢٠١٩، وإن كانت أقل من التوقعات للربع السابق بالنسبة للشركات الكبيرة. كما تتوقع الشركات الكبيرة ارتفاع مستوى التشغيل لديها وهو ما يتسق مع توقعاتها بشأن النشاط الاقتصادي، وكذلك الوضع بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلا أن توقعاتها حيال معدل التشغيل بها جاءت أقل من توقعات الربع السابق. (الشكلان ٤-٥ و ٤-٦).

## توقعات السياسات

تحسن متوقع في منظومة الطاقة وحجم الصادرات والتسهيلات الائتمانية وسياسات تحفيز التجارة

وفقا للشكل ٦، يشير مؤشر توقعات السياسات إلى أن غالبية الشركات تتوقع تحسن منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في تنويع مصادر الطاقة وتأمين استدامتها وزيادة حجم الصادرات وتحسين سياسات الاستثمار ويُعزى ذلك لتطوير منظومة التأسيس الإلكتروني الجديدة واللائحة التنفيذية الجديدة للمناطق الحرة لتوفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقع مجتمع الأعمال تسهيل بعض الإجراءات الائتمانية التي تعيق أداء الأعمال في مصر.

الشكل ٦: توقعات السياسات



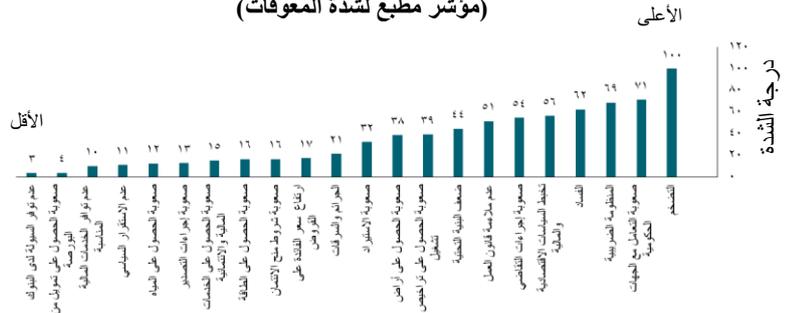
المصدر: نتائج الاستبيان.

## المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية، والفساد

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع (أبريل- يونيو ٢٠١٩) مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة؛ حيث تصدرت الضغوط التضخمية قائمة المعوقات بفارق كبير على الرغم من تحسن سعر صرف الجنيه وعدم تأثيره على الأسعار المحلية. وجاء في المرتبة الثانية صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية مما يعكس عدم التحسن في تبسيط الإجراءات الحكومية لمجتمع الأعمال، وجاء ارتفاع معدلات الضرائب وفرض رسوم على الإقرار الإلكتروني من ضمن المعوقات الرئيسية التي تواجه مجتمع الأعمال، كما أظهرت النتائج أن الفساد من أكبر المعوقات التي تواجه مجتمع الأعمال، مما يشير إلى ضرورة تبني الحكومة مزيد من التدابير لمكافحة الفساد. تجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب للمعوقات مشابه لنظيره في المسح السابق مما يشير إلى عدم إحراز تقدم ملموس نحو إزالة هذه المعوقات.

الشكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبق لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2019)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى
النمو الاقتصادي	57	21	71	48	7	30	55	25	58	17	53	13	50	31	43	0	59	
النشاط الاقتصادي	52	25	43	45	36	30	53	25	42	33	47	38	58	0	0	0	0	
الإنتاج	52	25	43	45	36	30	53	25	42	33	47	38	58	13	50	0	0	
المبيعات المحلية	51	28	42	40	43	30	53	25	42	33	47	38	58	13	50	6	94	
الصادرات	50	24	52	50	0	50	50	0	100	0	50	0	50	0	100	0	0	
المخزون	45	15	55	57	29	20	50	25	50	25	50	38	42	13	50	13	56	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	49	18	65	39	36	20	53	10	70	20	53	0	50	0	100	0	94	
الأسعار	53	8	73	56	0	40	63	8	83	8	50	13	53	0	88	0	0	
أسعار المنتجات النهائية	44	12	58	38	7	14	46	0	86	13	47	33	40	0	67	0	100	
أسعار المدخلات الوسيطة	54	0	85	52	0	93	53	0	92	8	52	25	57	0	75	6	94	
مستوى الأجور	54	0	85	52	0	93	53	0	92	8	52	25	57	0	75	6	94	
المدخلات الأساسية	52	0	92	52	0	93	53	0	92	0	50	0	50	0	100	0	100	
الاستثمار	51	5	85	50	7	10	53	0	90	10	48	8	53	0	88	13	81	
التشغيل	51	5	85	50	7	10	53	0	90	10	48	8	53	0	88	13	81	

جدول م 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2019)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أعلى
النمو الاقتصادي	56	5	68	59	0	64	63	42	50	8	61	0	47	19	81	0	55	
النشاط الاقتصادي	56	17	49	68	7	60	69	33	50	17	56	25	54	56	44	0	70	
الإنتاج	56	17	49	68	7	60	69	33	50	17	56	25	54	56	44	0	70	
المبيعات المحلية	56	19	46	63	14	36	69	33	50	17	56	25	54	50	50	0	67	
الصادرات	48	16	76	100	0	0	67	0	50	0	50	0	100	0	0	0	0	
المخزون	51	22	58	40	14	43	31	10	30	33	42	8	43	0	75	38	40	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	55	2	78	58	0	71	53	0	90	17	55	0	50	0	100	0	50	
الأسعار	74	0	36	93	0	40	63	8	17	75	79	38	62	6	63	0	52	
أسعار المنتجات النهائية	16	2	17	0	0	100	0	0	0	100	0	0	14	0	17	83	0	
أسعار المدخلات الوسيطة	61	0	64	56	0	79	53	0	83	17	55	0	50	0	100	0	88	
مستوى الأجور	61	0	64	56	0	79	53	0	83	17	55	0	50	0	100	0	88	
المدخلات الأساسية	52	0	92	54	0	86	50	0	92	8	52	0	50	0	100	0	94	
الاستثمار	56	0	78	58	0	71	53	0	83	17	55	0	50	0	100	0	88	
التشغيل	56	0	78	58	0	71	53	0	83	17	55	0	50	0	100	0	88	

<sup>1</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

<sup>2</sup> مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م 4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) ( يوليو - أغسطس - سبتمبر 2019)<sup>1</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	
النمو الاقتصادي	29	68	3	52	21	71	8
النشاط الاقتصادي	41	45	14	59	42	50	8
الإنتاج	39	45	16	58	46	46	8
المبيعات المحلية	22	61	17	52	15	77	8
الصادرات	31	54	16	45	29	58	13
المخزون	19	80	1	55	4	96	0
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	56	43	1	69	63	38	0
الأسعار	88	12	0	11	82	14	5
أسعار المنتجات النهائية	29	71	0	59	4	96	0
أسعار المدخلات الوسيطة	8	92	0	52	4	96	0
مستوى الأجور	19	81	0	55	17	83	0
المدخلات الأساسية	8	92	0	52	4	96	0
الاستثمار	19	81	0	55	17	83	0
التشغيل	8	92	0	52	4	96	0

جدول م 3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) ( أبريل - مايو - يونيو 2019)<sup>1</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	
النمو الاقتصادي	25	68	7	55	38	54	8
النشاط الاقتصادي	20	39	42	42	50	38	13
الإنتاج	19	39	43	41	46	38	17
المبيعات المحلية	17	50	33	44	31	69	0
الصادرات	20	54	26	52	42	46	13
المخزون	9	72	19	47	13	88	0
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	17	78	5	53	17	79	4
الأسعار	27	64	9	45	36	59	5
أسعار المنتجات النهائية	13	88	0	53	13	87	0
أسعار المدخلات الوسيطة	2	98	0	51	21	79	0
مستوى الأجور	6	88	5	50	17	75	8
المدخلات الأساسية	2	98	0	51	21	79	0
الاستثمار	6	88	5	50	17	75	8
التشغيل	6	88	5	50	17	75	8

<sup>1</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
<sup>2</sup> مساو للمؤشر البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.